# **الفصل الثاني: ميزان المدفوعات**

**المبحث الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته**

يعد ميزان المدفوعات سجل أو بيان إحصائي لجميع المبادلات والمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة (حكومة، أفراد، مؤسسات قطاع عام أو خاص) والمقيمين في الدول الأخرى (الأجانب) خلال فترة زمنية معينة عادة السنة.

 كما يتم تسجيل قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات والمعاملات الرأسمالية وحركة الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذه الدولة خلال السنة.

 ويكون التسجيل في ميزان المدفوعات وفق قاعدة القيد المزدوج، وهو متوازن محاسبيا دائما لأن كل معاملة دولية ينجم عنها تبادل قيم اقتصادية مثل تبادل سلعة مقابل النقود أو التزام بالسداد على الأجل. فكل معاملة دولية يسجل أحد طرفيها في الجانب المدين والطرف الآخر في الجانب الدائن

ميزان المدفوعات

|  |  |
| --- | --- |
| مدين | دائن |
| * جميع العمليات التي تستلزم سداد مبالغ من المقيمين داخل الدولة إلى المقيمين في دولة أخرى
* تسمى هذه العمليات مدفوعات أو التزامات
* وتؤدي هذه العمليات إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية
 | * جميع العمليات التي تنطوي على تلقي المقيمين داخل الدولة مبالغ من المقيمين في دولة أخرى
* تسمى هذه العمليات مقبوضات أو إيرادات
* وتؤدي هذه العمليات إلى زيادة العرض على العملة الأجنبية
 |

 فعند إجراء أي معاملة، يسجل فيها قيدا دائنا وقيدا مدينا مقابلا[[1]](#footnote-2):

* القيد الدائن: صادرات السلع والخدمات، أو الدخل مستحق القبض، أو انخفاض الأصول، أو زيادة الخصوم
* القيد المدين: واردات السلع والخدمات، أو الدخل مستحق الدفع، أو زيادة الأصول، أو انخفاض الخصوم

**الأمثلة**:

**أ/** بيع سلع إلى طرف غير مقيم مقابل 100 وحدة عملة، يسجل البائع القيود التالية:

الصادرات 100 ( قيد دائن)

العملة 100 ( قيد مدين – زيادة في الأصول المالية-)

وتنطوي المعاملة على توفير موارد مادية لغير المقيمين مقابل الحصول على موارد مالية تعويضية منهم.

**ب/** بيع أسهم إلى طرف غير مقيم، مقابل 50 وحدة عملة، يسجل البائع القيود التالية:

أسهم 50 ( قيد دائن – انخفاض الأصول المالية-)

العملة 50 ( قيد مدين - زيادة في الأصول المالية-)

وتنطوي المعاملة على قيام الطرف البائع بتقديم أسهم ويحصل على عملة بالمقابل

**ت**/ يحصل المقترض على قرض نقدي من طرف غير مقيم قيمته 70 وحدة عملة، ففي هذه الحالة يسجل المقترض القيود التالية:

القرض 70 ( قيد دائن – زيادة الخصوم-)

العملة 70 ( قيد مدين - زيادة في الأصول المالية-)

يعد تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية في شكل ميزان المدفوعات مسألة جوهرية لأي اقتصاد دولة وذلك **للأهمية** التالية:

* إن المعاملات موضوع ميزان المدفوعات تعتبر المحدد والمرآة العاكسة لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني مع بقية العالم وعليه فهي تقيس الموقف الدولي لأي دولة؛
* يعتبر أداة تحليلية لمعرفة طبيعة أداء الاقتصاد الوطني في تعامله مع الدول الأخرى؛
* يساعد على التنبؤ بتطور أسعار الصرف؛
* كما يطلب صندوق النقد الدولي FMI من جميع أعضائه تقديم موازين مدفوعاتها سنويا لأنه من أهم المؤشرات للحكم على المركز الخارجي لكل عضو من أعضاء الصندوق.
* إن شمولية تصميم ميزان المدفوعات للمعاملات التجارية ولحركات رؤوس الأموال تجعل منه أداة هامة تساعد السلطات على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة كتخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية أو عند تصميم السياسات المالية والنقدية؛ مما يقودنا إلى دراسة هيكل وأقسام ميزان المدفوعات.

**المبحث الثاني: هيكل ميزان المدفوعات (أقسامه)**

عموما يشمل ميزان المدفوعات الحسابات التالية:

أولا: الحساب الجاري Current Account: تسجل فيه كل المعاملات الجارية

ثانيا: حساب رأس المال Capital Account: تسجل فيه المعاملات الرأسمالية

ثالثا: صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة Net International Reserves of Monetary Gold and Liquid Assets: مخصص للاحتياطيات الدولية من الذهب وغيره

**أولا: الحساب الجاري** Current Account

ويضم الميزان التجاري، المعاملات غير المنظورة، عوائد الاستثمارات، والمعاملات من طرف واحد.

1. **الميزان التجاري**: مخصص للتجارة في السلع فقط، أي:
* الصادرات المنظورة والواردات المنظورة،

ويقصد بكلمة المنظورة هنا كل سلعة لها كيان مادي مثل السيارات وأدوات منزلية... في هذا القسم، نسجل كل حركة السلعة سواء في التصدير إلى الخارج أو الاستيراد من الخارج. على سبيل المثال في دولة ما في عام ما هناك صادرات سلعية بقيمة 30 بليون دولار وهناك واردات سلعية بقيمة 20 بليون دولار، إذن هناك 10 بليون دولار كرصيد دائن للميزان التجاري أي هناك فائض في الميزان التجاري. والعكس، إذا كان الرصيد سالب أي الواردات أكبر من الصادرات، فنسجل هناك عجز في الميزان التجاري.

1. **المعاملات غير المنظورة**: تشير المعاملات الغير المنظورة إلى كل الخدمات. وكل مقبوضات أو مدفوعات مقابل خدمات تسجل في هذا القسم. فنميز مثلا:
* **إنفاق السياح في الخارج** ،
* **نفقات التعليم والعلاج في الخارج،**
* **خدمات نقل الركاب والبضائع،**
* **خدمات المصارف وشركات التأمين،**
* **تحويلات العاملين في الخارج،**

 تسجل المعاملة في الجانب الدائن أو الجانب المدين بحسب طبيعتها أي إذا ترتب عليها دخول أموال إلى الدولة تسجل في الجانب الدائن وإذا ترتب عليها خروج أموال من الدولة تسجل في الجانب المدين.

1. **عوائد الاستثمارات**: هنا تسجل:
* **الإيرادات مقابل استثمارات وطنية في الخارج**، مثلا مواطنين جزائريين ذهبوا وأقاموا شركة في مصر، هذه الشركة نتج عنها أرباح تتحول آخر السنة إلى الجزائر فتسجل في قسم عوائد استثمارات الجانب الدائن (دخول أموال). بالعكس،
* **المدفوعات مقابل استثمارات أجنبية** مثلا جاءت شركة ايطالية للمقاولات وعملت مشروعات في الجزائر ونجم عنها أرباح تحول آخر السنة فتسجل في الجانب المدين (خروج أموال).
1. **المعاملات أو التحويلات من طرف واحد**: تشمل:
* **الهبات والمساعدات والتعويضات التي تمنحها الدولة إلى دولة أخرى**، فهي لا تتضمن التزاما على الدولة المتلقية لهذه الأموال. وتسجل دائن أو مدين بحسب حركة دخول أو خروج تلك الهبات والتعويضات إلى أو من الدولة.

**ثانيا: حساب رأس المال** Capital Account

يشمل تدفقات الأموال بغرض الاستثمار، وهنا نميز بين التدفقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل

* **التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل**: وتشمل
* **الاستثمارات المباشرة والغير المباشرة (المحفظة المالية)**: الاستثمارات المباشرة تعني الاستثمار في وحدات عينية إنتاجية مثل بناء مصنع، فندق، مركز تجاري..؛ في حين استثمارات المحفظة المالية تشمل الاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسندات. تصنف هذه الاستثمارات ضمن التدفقات طويلة الأجل.
* **القروض طويلة الأجل (الخاصة، الحكومية، الدولية**): يعني عقود القروض لمدة زمنية طويلة وتمول مشاريع كبيرة
* **التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل**: وتشمل
* **التغير في أرصدة الودائع المصرفية:** تكون حركة الودائع المصرفية سريعة
* **شراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات وأذون الخزانة):** ممكن تشترى الأوراق من سوق مالي وتباع في سوق آخر أي المعاملة يكون ذات أجل قصير.
* **القروض قصيرة الأجل(الخاصة، الحكومية، الدولية**): تكون لبضعة أشهر مهما كانت الجهة خاصة أو حكومية أو دولية.

**ملاحظة** 1: تسجل حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل (استثمارات و/أو قروض ) في الجانب المدين أو الدائن كما يلي:

|  |  |
| --- | --- |
| مدين | دائن |
| تقديم قرض إلى دولة أخرىاستثمارات مباشرة في الخارجاستثمارات غير مباشرة في الخارج | الحصول على قرض من الخارجاستثمار أجنبي مباشراستثمار أجنبي غير مباشر |

**ملاحظة** 2: تسجل حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل في الجانب المدين أو الدائن كما يلي:

|  |  |
| --- | --- |
| مدين | دائن |
| $⇑$ ودائع المواطنين في الخارج$⇑$ القروض قصيرة الأجل الممنوحة لبنوك أجنبية$⇑$الأذونات والسندات الحكومية المملوكة للمواطنين في الخارج | $⇑$ أرصدة الحسابات الأجنبية في البنوك المحلية (الحساب غير المقيم)$⇑$ القروض قصيرة الأجل من بنوك أجنبية$⇑$ الأذونات والسندات الحكومية المملوكة للأجانب في البنوك المحلية |

**ثالثا: صافي الاحتياطيات الدولية** Official Reserves

تناولنا تباعا، القسم الأول الذي يشمل الأنشطة التجارية والقسم الثاني الذي يضم حركة رؤوس الأموال. إذن القسمان الأول الثاني يعبران عن العمليات التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين خارجها سواء كانوا أفراده أو شركات أو جهات حكومية. هنا القسم الثالث يشمل صافي الاحتياطيات الدولية ويعبر عن:

* **التغيرات في أرصدة الاحتياطيات الدولية (الأصول والالتزامات الدولية) ضرورية لتسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات** بعدة طرق:
* **تصدير / استيراد الذهب النقدي لدى السلطات النقدية** (البنك المركزي): مثلا لو كان رصيد ميزان المدفوعات مدين ب 100 مليون دولار للخارج ولتسوية ذلك يجب تصدير للخارج الذهب بنفس المقدار. بالمقابل لو الرصيد دائن تتم التسوية باستيراد الذهب بنفس القيمة. إذن، حركة الذهب تفيد هنا لعمل التسوية في المعاملات الدولية.
* **تخفيض / زيادة رصيد البنك المركزي من العملات الأجنبية:** بعد الخروج من قاعدة الذهب لم يعد الذهب النقدي العنصر الوحيد في التسوية، بل العملات الأجنبية (عملات كبرى) تصلح في التسوية.
* **تخفيض / زيادة ما تملكه الحكومة من أذونات الخزانة الأجنبية:** أيضا أذونات الخزانة الأجنبية تصلح في عمل التسوية وتحض بالقبول خصوصا وأنها تدر عائد زيادة على قيمتها.
* **بيع / شراء أذونات خزانة جكومية للأجانب:** أي حكومة الدولة في حالة عجز الميزان ولم تتوفر على عناصر التسوية الثلاثة السابقة أو أنها لم تكفي، هنا تبيع للأجانب أوذونات خزانة حكومية أي محلية الإصدار. هذه السندات الحكومية ليست بنفس جودة اذونات الخزانة الأجنبية للدول الكبرى ولكن قبولها متوقف على مدى قوة الاقتصاد المحلي ومدى الاستقرار والأمن الاقتصادي ودرجة التصنيف الائتماني لتلك الأذونات الحكومية.
* **زيادة / خفض الودائع الأجنبية لدى البنوك الوطنية:** وذلك من خلال زيادة ودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك الوطنية لفائدة الأجانب وذلك لتسوية الرصيد المدين أو خفض الودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك الوطنية وذلك لتسوية الرصيد الدائن. وهذا يتطلب متانة البنوك الوطنية والنظام المصرفي المحلي ومدى تمتعه بالثقة الدولية.
* **السحب / الإضافة إلى حصة الدولة لدى صندوق النقد الدولي:** لو وسائل التسوية السابقة غير كافية أو غير متوفرة، يتم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي باعتبار الدولة عضو لدى الصندوق ويتم السحب من رصيد الدولة لدى الصندوق أو طلب قرض لتسديد الالتزامات. أما في حالة الفائض فيمكن الإضافة إلى حصة الدولة لدى الصندوق.

إن الاحتياطيات الدولية تتفاوت في درجة القبول لها بحسب الترتيب السابق (وخصوصا العناصر الثلاثة الأولى).

**ملاحظة**: **فقرة السهو والخطأ** هي فقرة مهمة في هيكل ميزان المدفوعات خصوصا من أجل إبقاء مبدأ التوازن المحاسبي للميزان قائما.

1. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009، ص. 10. [↑](#footnote-ref-2)